

Distr.: General
14 May 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الاستعراض الوزاري السنوي: "تنفيذ الأهداف والالتزامات

المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة"

بيان مقدم من المنظمة العالمية للأسرة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري عام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



إعلان وارسو - مؤتمر العالمي للأسرة + ٣

الخروج من الفقر: التعبئة من أجل العمل من خلال بناء الثقة، والجسور، والقدرة والشراكة

اجتمع ١٤٠ وفداً من بلدان تمثل جميع القارات، وقد شكلتها الحكومات على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، إضافة إلى المنظمات غير الحكومية والبرلمانيين، والأكاديميين، والنظم القضائية، ووسائل الإعلام، ومجتمع الأعمال والأسر، في مؤتمر القمة العالمي للأسرة + ٣، المعقود في وارسو، بولندا. وبعد ثلاثة أيام من التفاعل والمداولة انتهوا إلى أن يقرروا هذا الإعلان وأن يوصوا به لدى الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ولدى جميع الهيئات التداولية والتنفيذية على المستويين الوطني والمحلي في بلدان كل منهم:

إننا إذ نقر بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تقوم على أساس الكرامة الإنسانية، وحقوق الإنسان، والمساواة، والسلام، والديمقراطية، والحكم الرشيد والشفافية، والمسؤولية والتعاون المشتركين، والقيم الأخلاقية، واحترام التنوع الديني والثقافي؛

وإذ نؤكد مجدداً على أن الأسرة هي الكيان الأساسي للمجتمع، وأنها تضطلع بدور رئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة، وتحمل مسؤولية نقل القيم المذكورة أعلاه لأجيال الحاضر والمستقبل؛

وإذ نواصل الوعي بأن تمكين الأسر، ولا سيما المرأة، من ممارسة قدراتها الخاصة والمشاركة الكاملة في صياغة السياسات، والتنفيذ، وتقييم القرارات، يحدد فعالية ورفاه مجتمعاتنا كما أنه شرط أساسي لعملية التنمية المستدامة؛

وإذ نقر بمساهمات مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة العالمية التي عقدتها في تسعينات القرن الماضي ولعمليات متابعاتها، وبقمة الألفية، وإعلان الألفية، والأهداف الإنمائية للألفية؛

وإدراكاً منا للحظة التاريخية للأسرة المتمثلة في إعلان الأمم المتحدة السنة الدولية للأسرة في عام ١٩٩٤ والاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠٠٤؛

وإذ نؤكد مجدداً على محتويات إعلان سانيا التي تم إقرارها على التوالي في مؤتمر القمة العالمي لشؤون الأسرة المعقود في الصين في عام ٢٠٠٤، وخطة عمل أراكاهو العملية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥ التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي لشؤون الأسرة + ١ المعقود في البرازيل، وإعلان البحر الميت الصادر عن مؤتمر القمة العالمي لشؤون الأسرة + ٢ المعقود في الأردن؛

نخلص إلى ونوصي بالإجماع بما يلي:

أولاً - الأسرة والفقرة

- ١ - تشكل الحماية الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية عناصر مترابطة ومتآزرة للتنمية المستدامة، التي يتعين أن تصبح إطار العمل لجهودنا من أجل تحقيق نوعية حياة أفضل للأسر كافة.
- ٢ - تتعلم الحكومات، والمؤسسات، والشركات والبلدان أن التعامل مع الأسرة ككل، هو أداة قوية لمعالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية فضلاً عن قضايا التنمية المستدامة.
- ٣ - يتعين أن تسند جهود القضاء على الفقر إلى النمو الاقتصادي المستدام، وإلى التنمية الاجتماعية، والحماية البيئية، والعدالة الاجتماعية، ومما يتطلب مشاركة الأسرة مع إتاحة تكافؤ الفرص والمشاركة الكاملة والمتكافئة للنساء والرجال بوصفهم عناصر التنمية المستدامة التي تركز على الأسرة، والأطراف المستفيدين منها.
- ٤ - يتواصل في العديد من أنحاء العالم استبعاد الأسر من السياسات والبرامج الوطنية التي تهدف إلى القضاء على الفقر، مما يؤدي إلى استمرار دورة الفقر مدى الحياة. رغم أنه لا يمكن تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في استقرار الاقتصاد العالمي وازدهاره ما لم تتحقق إمكانات الإنتاجية وقوة المستهلكين لكافة الأسر.
- ٥ - إن استراتيجيات "العمل اللائق" هي الضمان لتحقيق المزيد من التنمية المتوازنة والمستدامة، والقضاء على الفقر، والحياة الأفضل للأسر، وينبغي لها أن توجه جهودها صوب:

(أ) تنمية المهارات من أجل التنمية المستدامة.

(ب) الاستثمار في مجال العمالة والمجتمع.

(ج) تشجيع تنظيم المشاريع.

(د) تعزيز التجارة المصنفة.

- (هـ) توظيف المال من أجل الحد من الفقر.
- (و) بناء التنمية المحلية من خلال التعاونيات.
- (ز) تخطي حواجز التمييز.
- (ح) العمل على إنهاء عمالة الأطفال.
- (ط) كفالة الدخل والضمان الاجتماعي الأساسي.
- (ي) تعزيز صندوق الأمم المتحدة العالمي للتضامن.

ثانياً - الأسرة والصحة في سياق التنمية المستدامة

٦ - ينبغي أن تسترشد مبادئ الاستجابة للاحتياجات الصحية للأسر بالرؤية المتعلقة برعاية صحية أولية، وأن تشدد أكثر على تعزيز الصحة والوقاية فضلاً عن الأنظمة المحلية ذات الصلة.

٧ - أن يكون الحمل والوضع سبباً للاحتفال. ومع ذلك، يلقي أكثر من نصف مليون امرأة حتفهن كل عام أثناء الحمل أو الولادة؛ إضافة إلى أن أكثر من عشرة ملايين طفل يموتون قبل بلوغهم سن الخامسة ونحو ٤٠ في المائة منهم يتوفون خلال الشهر الأول من حياتهم. وعلى أن الأسباب المباشرة للوفيات النفاسية ووفيات حديثي الولادة، والأطفال هي أسباب يمكن إلى حد كبير منع حدوثها ومعالجتها باستخدام التدخلات المتاحة حالياً التي تثبت نجاحها، والمتسمة بالكفاءة من حيث التكلفة.

٨ - إن لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز آثاراً متعددة الأبعاد على الأسر. فهناك آثار مباشرة تتمثل في المرض، والوفاة وحزن أفراد الأسرة (فقد نحو عشرين مليون طفل في العالم أبويهم بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز). وقد سببت التكاليف المتصلة بالمرض والوفاة أعباء ثقيلة على كاهل الأسر في طول العالم وعرضه، وسأقت عدة ملايين من الأسر إلى وهدة الفقر. وكما نجم عن الحاجة إلى توفير الرعاية لأفراد الأسرة المصابين بالإيدز عبء إضافي على عاتق الأسر حيث ينوء بمعظمه النساء والبنات على وجه الخصوص.

٩ - ونظراً لحجم وخطورة هذه المشاكل والتحديات، فلن يستطيع بلد بمفرده، ولا وكالة، أو منظمة وحدها معالجة هذه المسائل. وستضطلع المنظمة العالمية للأسرة بمجهود ترمي إلى تشجيع بذل أنشطة واتخاذ إجراءات جديدة فضلاً عن دعم تلك القائمة حالياً من أجل تحقيق الأهداف ٤ و ٥ و ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية في سياق التنمية المستدامة عن طريق:

- (أ) وضع الرعاية الصحية الأولية ضمن جدول الأعمال الأوسع للتنمية المستدامة.
- (ب) التعبئة من أجل العمل لصالح الرعاية الصحية للأمهات، وحديثي الولادة والأطفال.
- (ج) حشد جهود السيدات الأوليات، السابقات منهن والحاليات للعمل على المستويات الوطنية والمحلية إضافة إلى الشركاء الدوليين والوطنيين، والمتعددين والثنائيين فضلا عن الشخصيات العالمية، والوطنية والمحلية لصالح الرعاية الصحية للأمهات، وحديثي الولادة والأطفال.
- (د) دعم الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والبرامج المنفذة لصالح الأسرة وإيلاء الاعتبار للتنوع الواسع لهياكل الأسرة في كل أنحاء العالم وللاحتياجات المحددة والمتباينة للنساء، والرجال، والبنات، والبنين.

ثالثا - الأسرة والتعليم المنصف في سياق التنمية المستدامة

- ١٠ - التعليم حق أساسي للإنسان وعنصر رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة. وهو يتيح للأطفال، والشباب والراشدين القدرة على التدبر، والاختيار والتمتع بحياة أفضل. كما يحطم حلقة الفقر. ولتعليم الأمهات آثار قوية على الصحة والخصوبة، ورفاه الأسرة.
- ١١ - والتعليم أساس جوهرى لحياة ناشطة ومنتجة. ويعد التعليم والتدريب المستمران شرطا مسبقا، في كافة بلدان العالم للمواطنة، والمشاركة في الاقتصاد، والرخاء وبالتالي للتنمية المستدامة.
- ١٢ - والتعليم للجميع، والتعليم الأكثر إنصافا أمران يمكن تحقيقهما بتكلفة معقولة. ويتطلب توفير التعليم الأساسي لأطفال العالم أقل مما نسبته ٢ في المائة من التكاليف المقدرة للإنفاق العسكري السنوي في العالم. ومن هذا المنطلق، فنحن نوصي جميع أصحاب المصلحة الذين يعملون من أجل التنمية المستدامة بالعمل على:

- (أ) دفع كافة الفاعلين الرئيسيين للعمل على بذل جهود التعليم.
- (ب) ضمان توفير التعليم للجميع.
- (ج) إدماج التعليم ضمن الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفقر.
- (د) القضاء على التباين بين الجنسين في التعليم.

(هـ) إتاحة التعليم بصورة كاملة لذوي الاحتياجات الخاصة.

رابعاً - الأسرة والمسكن اللائق والبيئة المعيشية

١٣ - يعد المسكن اللائق والبيئة المحيطة به أمرين مهمين للأسرة بوجه خاص. ومن المسلم به أن المسكن الجيد يمكن أن يعزز الشعور بالأمان العاطفي والنفسي، والصحة الجيدة، والسلامة، والرفاه.

١٤ - والبيت هو أهم الأصول التي تسعى معظم الأسر دائماً إلى امتلاكه. ومن المرجح أن يكون بالنسبة للأسر الفقيرة في جميع أنحاء العالم هو الأصل الوحيد المعتد به مما تملكه.

١٥ - ويتعين، في سياق التنمية المستدامة، أن يكون المسكن في بيئات آمنة وصحية بحيث تقيم الأسر في ظروف حياتية ملائمة، ومنصفة، ومستدامة ومنتجة، مما سيلبي الحاجة إلى حماية النساء، والأطفال، وكبار السن. كما أن المسكن اللائق هو صورة خارجية جيدة تعكس السياسات الجيدة للتنمية المستدامة.

١٦ - وإذ نقر بأن مجرد وجود السقف والعنوان لا يكفي، فنحن نوصي بما يلي:

(أ) يحترم مفهوم "المترل اللائق" حقيقة أن حقوق الإنسان الأساسية تحتاج إلى المرافق، التي تشمل الهياكل الأساسية، والخدمات وتيسيرات الراحة الأساسية، والأمن، والتجارة، وفرص العمل، والعلاقات الاجتماعية ونوعية البيئة.

(ب) يتعين أن يكون "المترل اللائق" هو جوهر مناقشات تخفيف حدة الفقر في المناطق الحضرية والريفية.

(ج) يتعين أن تؤدي المناقشات بشأن تنظيم سوق الأراضي في المناطق الحضرية والريفية إلى إتاحة المزيد من الأراضي ولا سيما للأسر الفقيرة وبما يكون موافقاً للتنمية المستدامة.

(د) أن يكون من شأن الوصول إلى العديد من آليات التمويل ذات التوجه الاجتماعي وإلى المقترحات المبتكرة بأشكالها المتعددة أن يجمع على صعيد واحد بين مختلف العناصر الفاعلة بما في ذلك مقاولو البناء في المناطق الحضرية، والمؤسسات المالية المنظمة، والوكالات الحكومية، والتعاونيات الائتمانية والمنظمات غير الحكومية مع تركيز في مجال معالجة الفقر في الحضر على التنمية المستدامة.

خامسا - الأسرة، والعنف الأسري، والتنمية المستدامة

١٧ - يتخذ الإهمال، والإيذاء والعنف ضد أفراد الأسرة أشكالا عدة - مادية، ونفسية، وانفعالية، ومالية - ويحدث في جميع المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والإثنية، والجغرافية.

١٨ - وعلى الرغم من أن الرجال يتعرضون أحيانا للعنف الأسري، فإن المرأة والطفلة تشكلان الأغلبية الساحقة من الضحايا. ويبدو أن النساء اللاتي يعشن في الفقر يتأثرن به بشكل غير متناسب.

١٩ - وهناك بيّنة قوية تدل على أن سبب العنف الأسري واستدامته يتمثل في أوجه عدم التكافؤ الهيكلي بين الرجال والنساء في المجتمع من النواحي السياسية، والاجتماعية الاقتصادية، وفي جمود الأدوار المرتبطة بنوع الجنس وفي علاقات القوة بين الجنسين. ويتعين النظر إلى العنف بين الشريكين المتزوجين أو المتعاشرين في رابطة توافقية على أنه لا يقل خطورة عن العنف بين اثنين من الغرباء.

٢٠ - ويشكل العنف المتزلي تهديدا خطيرا للتنمية المستدامة. ويتطلب القضاء عليه توافر التزامات من جانب الحكومات، والسلطات المحلية والأسر نفسها. ونوصي في هذا الصدد بالإجراءات التالية:

(أ) إشراك جميع قطاعات المجتمع في إعادة التفكير في أسباب العنف الأسري.

(ب) دعم القوانين والإجراءات المتعلقة بإنشاء أطر عمل قانونية وإعلامية لمكافحة العنف الأسري.

(ج) قياس المشكلة عن طريق التشجيع على جمع البيانات وإجراء البحوث بشأن العنف الأسري ودعمهما.

(د) تنفيذ استراتيجيات الوقاية في الأسرة، والمدارس، والمجتمع، بما في ذلك حالات النزاع وحالات ما بعد النزاع، من أجل تحقيق أفضل النتائج واستدامتها.

(هـ) التشجيع على وضع أطر عمل من أجل حماية الأسرة على الصعيد الوطني من العنف بحيث تحدد أدوار ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية وتدعم الأفرقة المتعددة التخصصات.

سادسا - الأسرة، والمساواة بين الجنسين والفقر في سياق التنمية المستدامة

٢١ - ما زال المجالان الرئيسيان - العنف والفقر يشكلان عقبتين رئيسيتين يعوقان المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم. وقد أضافت العولمة أبعادا جديدة إلى المجالين معا بما خلقتة

من تحديات جديدة، منها مثلاً الاتجار في النساء والبنات، وتغيير طبيعة النزاع المسلح، واتساع الفجوة الفاصلة بين الدول وبين الرجل والمرأة، وفصل سياسات الاقتصاد الكلي عن متطلبات الحماية الاجتماعية.

٢٢ - وعلى الرغم من أن وضع المرأة قد أحرز تقدماً في العقد الماضي في بعض الجوانب المهمة. فإن التقدم لم يكن متكافئاً وما زالت أوجه عدم المساواة بين النساء والرجال قائمة. وما برحت العقبات الرئيسية باقية بما لها من عواقب وخيمة على رفاه الأسر.

٢٣ - ويرتبط فقر المرأة ارتباطاً مباشراً بافتقارها إلى الفرص وإلى الاستقلالية الاقتصادية، وفضلاً عن الافتقار إلى الوصول للموارد الاقتصادية، بما فيها الائتمان، وملكية الأراضي والإرث، وعدم إتاحة السبل الموصلة إلى خدمات التعليم والدعم، وإلى الحد الأدنى من مشاركتها في عمليات اتخاذ القرار. وكل هذه الظروف تعرض للخطر دور المرأة والمساواة بين الجنسين في عملية التنمية المستدامة.

٢٤ - ويضمن تكافؤ الفرص للطفلة وتمكين المرأة والنهوض بها، بما في ذلك الحق في حرية التفكير، والضمير والدين والمعتقد، أن تصبح من العناصر النشطة التي تساهم في تلبية احتياجات الأسرة الأخلاقية، والقيمية، والروحية والفكرية، ويكفل لها تحقيق كامل إمكاناتها في الأسرة المجتمع وتشكيل حياتها وفقاً لتطلعاتها الخاصة، وهي أمور أساسية للتنمية المستدامة؛ وعليه نوصي بما يلي:

- (أ) تعزيز منهاج عمل بيجين.
- (ب) تشجيع كافة العناصر الفاعلة في مجال التنمية المستدامة على تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- (ج) تمكين النساء والرجال على قدم المساواة في جميع مجالات المجتمع.
- (د) الإقرار بالحاجة إلى تمويل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بنسبة تتساوى مع الرجل.
- (هـ) زيادة النفوذ السياسي لأنصار المساواة بين الجنسين.
- (و) تشجيع التوازن بين الجنسين في جميع مواضيع التنمية المستدامة، مع تعزيز دور، وموقف، ومشاركة ومساهمة المرأة.

سابعاً - الأسرة والشراكات المحلية والعالمية من أجل التنمية المستدامة

٢٥ - يعد تشجيع الشراكات العالمية والمحلية من أجل التنمية المستدامة أمراً حتمياً يقتضيه رفاه الأسر في جميع أنحاء العالم.

٢٦ - ونوصي بما يلي:

(أ) تعزيز دور الأمم المتحدة في تشجيع الشراكات المحلية والعالمية الفعالة من أجل التنمية المستدامة.

(ب) تحديد واستحداث الآليات الكفيلة بنشر قصص النجاح، والممارسات الإيجابية، والدروس المستفادة بشأن الشراكات المحلية والعالمية المتعلقة بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ابتغاء منفعة الأسر.

(ج) أن يعمد جميع أصحاب المصلحة في عملية التنمية المستدامة إلى زيادة دعمهم لجهود تعزيز التضامن على الصعيد العالمي من أجل الوفاء باحتياجات التنمية المستدامة على الصعيد المحلي.

هذا وقد قرر المشاركون أيضاً الطلب من المنظمة العالمية للمرأة أن تعمم هذا الإعلان على جميع الحكومات والمنظمات المنسوبة، فضلاً عن تقديمه كبيان إلى الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٨.